أنباء مصرية

النائب العام يطالب بريطانيا بوقف بيع 32 قطعة أثرية من بينها رأس توت عنخ آمون في مزاد بلندن

«المالية»: سداد المستحقات الحكومية إلكترونياً بدون حد أقصى

القاهرة ـ ناهد إمام ووكالات

قرر النائب العام المستشار نبيل صادق، إرسال إنابة قضائية إلى النيابة العامة البريطانية، لوقف بيع وعرض 32 قطعة أثرية تنتمي إلى الحضارة المصرية من بينها رأس تمثال منسوب للملك توت عنخ آمون.

وقد تقدمت وزارة الآثار في وقت سابق ببلاغ للنائب العام لاتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة، وكشفت وزارة الآثار في بلاغها أن قطع الآثار معروضة للبيع حاليا بصالة كريستيز بالعاصمة البريطانية لندن.

وكانت وزارتا الآثار والخارجية خاطبتا، فور رصد الإعلان عن بيع هذه القطع الأثرية، صالة مزادات كريستيز بلندن، ومنظمة اليونيسكو والخارجية البريطانية لوقف إجراءات بيع القطع والتحفظ عليها وطلب الحصول على المستندات الخاصة بملكيتها، فضلا عن المطالبة بأحقية مصر في استعادتها في ظل القوانين المصرية الحالية والسابقة. الى ذلك، أصدرت وزارة المالية كتابا دوريا، يتضمن تيسيرات جديدة تسهم في تعزيز منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمستحقات الحكومية والجمركية والضريبية، حيث تم السماح للمواطنين بسداد المستحقات الحكومية بأكثر من بطاقة بنكية، دون حد أقصى لماكينات التحصيل الحكومية. كان في بداية تطبيق منظومة التحصيل الإلكتروني قد تم وضع حد أقصى للمبالغ التي يتم خصمها من كروت متلقي الخدمات الحكومية على ماكينات التحصيل بـ9999 جنيها، يتوجه بعدها المواطن إلى البنوك لدفع باقي المستحقات الحكومية، إذا تجاوزت هذا المبلغ، ويعود مرة أخرى إلى الجهة الحكومية لتسليم إيصال السداد بما كان يمثل عبئا على المواطنين.

من جانبه، أعطى عماد عواد، رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية، توجيهاته للجهات الإدارية الحكومية بعدم إصدار أي أوامر توريد بأقل من 4 آلاف جنيه للمواطنين على البنوك المشاركة بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني «مدفوعة المواطن»، موضحا أن المبالغ التي تقل عن الأربعة آلاف جنيه يتم سدادها عبر ماكينات التحصيل الحكومية، وذلك في إطار التنسيق بين وزارة المالية والجهاز المصرفي بما يسهم في تيسير تقديم الخدمات المالية للمواطنين. وأشار إلى حظر تجزئة المتحصلات الحكومية إلى مبالغ أقل من 500 جنيه منعا للتحايل على منظومة «التحصيل الإلكتروني». وشدد على ضرورة التزام الصرافين والمحصلين بإرسال «حوافظ التحصيل»، في نهاية كل يوم يتم فيه إجراء عمليات تحصيل إلكتروني وذلك ضمانا لاكتمال عملية التحصيل على النحو الذي يضمن الحفاظ على حق الدولة.

وأعطى عماد عواد، توجيهاته للمسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية، والهيئات الاقتصادية، والأجهزة المستقلة، وغيرها من الجهات الحكومية، والمديرين الماليين بالمحافظات، والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة، ومديري ووكلاء الحسابات بضرورة الالتزام بما جاء في الكتاب الدوري وتنفيذه بكل دقة.

افتتاح مطار العاصمة الإدارية.. خلال أيام

افتتاح مطار العاصمة الدولي.. قريبا

القاهرة ـ هالة عمران

تفقد عدد من قيادات وزارة الطيران المدني، مطار العاصمة الدولي تمهيدا للتشغيل التجريبي له خلال الفترة المقبلة، وبحسب جريدة الشروق، شاهد الوفد تجهيزات صالتي السفر والوصول وكاونترات الجوازات والأسواق الحرة ومنطقة سير الحقائب ومهبط الطائرات وبرج المراقبة الجوية للوقوف على جاهزية المطار للتشغيل التجريبي، وتوافر جميع الجوانب الفنية واللوجستية والأمنية بالمطار بالشكل المطلوب، وعرضت شركة مصر للطيران منتجاتها في فروعها بمطار العاصمة الدولي الجديد.

يذكر ان مطار العاصمة الدولي سيساهم وبشكل كبير في خدمة سكان شرق القاهرة ومدن الشروق وبدر وهليوبوليس والعاصمة الإدارية الجديدة ومدن محافظات القناة، كما سيدعم حركة السياحة والسفر، فضلا عن تخفيف التكدس التشغيلي لمطار القاهرة الدولي، وسيساهم المطار بشكل كبير في تنمية منطقة السويس والعين السخنة التي تحتوي على الموانئ البحرية وهي «السويس ـ الأدبية ـ العين السخنة»، والتي تعد ملتقى للتجارة العالمية وقلعة للصناعة والاستثمار، ومن مخطط لهذه المنطقة إقامة صناعات تكميلية ومناطق صناعية ولوجستية تحول المنطقة لمركز لوجيستي وصناعي عالمي ويخلق مناخا استثماريا إيجابيا يخدم الاقتصاد القومي المصري.

تحليل إخباري

أبعاد تشريع قانون الجنسية ودلالة التوقيت

تحليل ـ أحمد سليمان

أثار موضوع منح الجنسية المصرية للراغبين من الأجانب شريطة إنشاء مشروع استثماري، أو إيداع مبلغ مالي بالعملة الأجنبية لم تحدد قيمته بعد، الكثير من الجدل حول جدوى تلك الخطوة، وهل ما اذا كان الهدف منها هو سياسي أم اقتصادي كما يقول أنصار مشروع القانون، خاصة أنه جاء بعد أشهر قليلة من إعلان الحكومة عن قرار يمنح بموجبه الأجنبي حق الإقامة لمدة خمس سنوات مقابل تملكه وحدة سكنية، طبقا للقانون رقم 230 لسنة 1996 في خطوة استهدفت ـ آنذاك ـ تنشيط حركة بيع العقارات وزيادة موارد الدولة الدولارية.

ورغم تأثر الدولة المصرية ـ تاريخيا ـ بعناصر وشعوب أخرى بحكم موقعها الجغرافي المتوسط، حيث إن بها خليطا من أجناس مختلفة جميعها انصهرت وأصبحت ذات مظاهر اجتماعية وثقافية واحدة، فإن الآراء تباينت حول مشروع القانون الحالي، حيث يرى أنصاره أنه جاء متأخرا فهو تعديل للقانون رقم 89 الصادر عام 1960 بشأن دخول وإقامة الأجانب ورقم 154 لسنة 2004 بشأن الجنسية المصرية، وأن أغلب دول العالم تمنح جنسيتها للأجانب وفقا للضوابط والقوانين، وأن هذه الخطوة ستنعكس إيجابا على تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث يضم التعديل 5 مواد رئيسية تحدد شروط منح الجنسية، وأن الموضوع ليس بمنطق البيع والشراء.

لكن يخشى في المقابل معارضو القانون من تطبيقه حاليا في ظل التوترات الأمنية التي تمر بها المنطقة العربية وزيادة عدد اللاجئين في مصر الى 5 ملايين، رغم التطمينات التي خرج بها المشرعون في هذا الشأن، خاصة والمتعلقة بحق التجنيس للأشقاء الفلسطينيين.

وبين من يرى أن الدولة تضع حاليا الإستراتيجيات والسياسات بما يضمن لها تحقيق التوازن مع عناصر التهديد المحيطة بها، اقتصاديا وأمنيا، ومن يقول أن الجنسية ليست عائقا أمام المستثمرين الأجانب، خاصة ما تجلى في الفترة الماضية من إشادات دولية بالمؤشرات الكلية للاقتصاد المصري وارتفاع قيمة الجنيه خلال الفترة الماضية أمام الدولار، واتفقت الآراء في الشارع المصري أن يلزم على الدولة حاليا الاستغلال الدقيق لعناصر القوى الشاملة لها لتتمكن من خلالها من القيام بالتقديرات الإستراتيجية لعلاقاتها الدولية والإقليمية التي تبنى على تبادل وتوازن المصالح بما فيها منح جنسيتها للراغبين من الدولة الأخرى، مع حساب دقيق لجنسيتهم الأخرى، حيث يعتبر الامن القومي لمصر متشعبا وينظر إليه في العلوم الإستراتيجية على انه ليس محدود بحدود معينة وتقاس درجته المحققة لدى الدولة كدليل على مهارة وقدرة النظام السياسي بها، كما أن المشرعين أكدوا أن عملية منح الجنسية ستخضع لشروط وضوابط أمنية دقيقة.

أنباء لبنانية

رئيس الحكومة للاقتصاديين: قولوا ما تريدون ونحن ننفذ

جنبلاط عن اللقاء مع الحريري: ما عندي خبر فليدبروا الحكومة بحكمتهم الهائلة.. ونحن أولادهم!

بيروت ـ عمر حبنجر

أعرب رئيس الحكومة سعد الحريري عن إيمانه «برقمنة الأمة» التي هي السبيل الوحيد للمضي قدما، وقال: هذه أجندة أحملها بشكل وثيق وأريد ان أنفذها بالتعاون مع كل الشركاء في الوطن، وقال في عشاء أقامه على شرف المشاركين بمؤتمر «عرب نت» للفاعلين على المستوى الاقتصادي: قولوا ما تريدون وسنقوم به.

وكان الحريري قال بعد لقائه الرئيس ميشال عون: «البلد فالت على بعضه» لكنه اتفق مع الرئيس عون على تفعيل عمل الحكومة اعتبارا من الأسبوع المقبل لجهة إنجاز الموازنة العامة وتحريك المشاريع وإجراء التعيينات الأساسية، حيث هناك 43 منصبا شاغرا من أصل 160 منصبا من الفئة الأولى وحدها.

ويبدو الاتجاه لعقد جلستين لمجلس الوزراء بدلا من جلسة بدءا من الأسبوع المقبل، وهذا يتطلب لقاءات مسبقة مع الأركان السياسية الممثلة في الحكومة، خصوصا في موضوع التعيينات التي تثير إشكالات وبالذات بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، التي تسجل على رئيس التيار جبران باسيل محاولته الاستئثار بـ«الحصة» المسيحية في هذه التعيينات، من دون بقية الأطراف المسيحية الفاعلة، وهو ما لا يبدو ان الرئيس الحريري في وارد مماشاته فيه، رغم ان ذلك قد يفتح له باب مطالبة الآخرين بعدم تفرده بالحصة السنية، حيث تنحصر القوى المهيمنة الى اقتطاع حصة من «الكوتا» الوظائفية السنية، للقاء التشاوري الذي فُرض له وزير في الحكومة، علما ان التوازن التمثيلي القائم بين «التيار» و«القوات» على المستوى المسيحي ليس متوافرا على المستويين السني أو الدرزي، بينما هو قائم ومتعارف عليه بين ثنائية «أمل» و«حزب الله» على مستوى الطائفة الشيعية.

ويبدو رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط متوجسا من الأمر، خصوصا بعد السجالات التي اندلعت بين نواب المستقبل والحزب الاشتراكي، والتي توقفت بطلب من جنبلاط نفسه، والذي تحدث الى جريدة الجمهورية أمس، مجيبا عن سؤال حول ما اذا كان بصدد عقد لقاء مع الحريري بقوله: ما عندي خبر، فليدبروا الحكومة بالحكمة الهائلة التي عندهم، ونحن أولادهم. أما القوات اللبنانية، فقد دعت الى تغيير النهج المتبع وإلا فالحكومة «تيتي.. تيتي.. مثل ما رحتي مثل ما جيتي».. وقالت مصادر «القوات» لجريدة «الجمهورية» البعض يتصرف وكأن البلد في احسن أحواله، واعتبرت ان المنطق المحاصصاتي دمر ويدمر الدولة، وان القوات لن تقف مكتوفة اليدين حيال ذلك.

رئيس مجلس النواب نبيه بري خلال افتتاح مستشفى الزهراء ـ مركز طبي جامعي (محمود الطويل)

حديث الحريري الأخير.. ما له وما عليه

بيروت ـ د.ناصر زيدان

لا أحد يحسد رئيس الحكومة سعد الحريري على الوضع الصعب الذي يعيشه في هذه الفترة، وهو يحمل أثقالا سياسية كبيرة، منها ما هو موروث، ومنها من مستجد، وإطلالته الإعلامية الأخيرة التي هدفت الى «شد العصب» وإراحة البيئة الحاضنة، لم تحقق أهدافها الكاملة، بل قد تكون فتحت عليه أبواب كان أفضل لو بقيت مغلقة. في إطلالة الرئيس الحريري مجموعة من المواقف التي تحمل أوجه متعددة، منها ما انعكس بعض الإيجابية على الوضع العام، ومنها ما قد يكون أضاف له مشكلات جديدة لم تكن بالحسبان. مهما يكن من أمر، فإن الحريري أكد وجود 3 مقاربات سياسية متعارضة ـ او 3 مشكلات ـ تواجه مسيرته، وقد تكون كلفة الاعتراف بوجود تلك المقاربات أغلى من كلفة إبقائها طي التساؤلات:

المشكلة الأولى: هي الخلل القائم مع «الشركاء الأساسيين» كما أسماهم «وهؤلاء في ممارساتهم أعطوا الفرصة للبعض ليصبوا البنزين على نار الغضب، وفتحوا الباب أمام المزايدات، وبعد اليوم لن أقبل بأن يزايد علي أحد» كما قال حرفيا، وبطبيعة الحال فإنه يقصد بهؤلاء فريق الوزير جبران باسيل وحزب الله الذين يديرون دفة التسوية التي حصلت.

التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني: www.alanba.com.kw

أنباء سورية

قصف سوري لنقطة مراقبة تركية في «خفض التصعيد» وتضارب بين أنقرة وموسكو حول الهدنة

تعرضت منطقة «خفض التصعيد» ومن ضمنها أحد مواقع المراقبة التركية، لنيران القوات السورية والميليشيات الموالية، وذلك رغم إعلان روسيا أنها تفاوضت هي وتركيا على وقف جديد لإطلاق النار في محافظة إدلب وما حولها.

وقالت وزارة الدفاع التركية أمس، إن القوات الحكومية السورية المتواجدة في منطقة الشريعة بسهل الغاب قصفت بـ35 قذيفة هاون نقطة المراقبة رقم 10 في ريف حماة.

وأكدت أن القصف أسفر عن إصابة ثلاثة جنود أتراك، إضافة إلى تعرض بعض المنشآت والمعدات والمواد إلى أضرار جزئية.

وأفاد ناشطون ومواقع اخبارية بأن قوات الحكومة السورية في حاجز الكريم غربي حماة قصفت بقذائف هاون النقطة التركية في منطقة شير مغار، ما أدى إلى اندلاع حريق داخل النقطة.

وقال موقع «عنب بلدي» إن رتلا تركيا دخل إلى المنطقة من أجل إجلاء الجرحى.

وأضافت الوزارة أن أنقرة قدمت احتجاجا لموسكو بشأن الواقعة. ولم تفصح عن توقيت الهجوم تحديدا. وكانت موسكو أعلنت التوصل برعاية «روسيا وتركيا» إلى اتفاق يقضي بالوقف التام لإطلاق النار في منطقة إدلب لخفض التصعيد، في الوقت الذي نفت فيه فصائل المعارضة علمها بالهدنة، وقالت انها من جانب واحد.

غير أن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أكد أنه «ليس ممكنا» القول إنه تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في إدلب.

وأضاف في مؤتمر صحافي مع نظيره الفرنسي جان ايف لودريان «نسعى جاهدين مع روسيا لوقف هذه الهجمات».

وأشار إلى إصابة ثلاثة جنود أتراك بجروح في الهجوم على شير مغار وقال ان «هذا الهجوم مقصود».

وأضاف «في حال واصل النظام هجماته سنقوم بما يلزم»، داعيا روسيا وإيران إلى تحمل «مسؤولياتهما».

ومن جهته، أكد لودريان أن «الأولوية هي عودة الهدوء والاستقرار إلى إدلب».

كما دعا «النظام السوري والجهات الداعمة له إلى وقف الهجمات العشوائية على المدنيين في إدلب».

وأضاف أن «إدلب منطقة في غاية الخطورة والوضع فيها متفجر لذا من الضروري احترام وقف اطلاق النار بصرامة».

لكن ورغم اعلان روسيا عن الهدنة، حلق طيرانها والطيران السوري بشكل مكثف في أجواء ريفي إدلب وحماة وعلى شكل أسراب، قامت بقصف عدة مدن وبلدات وقرى بشكل عنيف ومركز، منها سفوهن والفطيرة وكفرنبل وإحسم والمسطومة، وكفرزيتا والزكاة واللطامنة، بحسب شبكة «شام» الإخبارية.

وتجدد القصف الجوي والمدفعي على بلدات ريف إدلب، وقال نشطاء إن قوات الحكومة المتمركزة في معسكر بريديج استهدفت بقذائف المدفعية والصواريخ المحملة بقنابل عنقودية قرية موقة والعامرية بريف إدلب الجنوبي، في وقت استهدف الطيران الحربي بعدة غارات مدينة كفرزيتا بريف حماة.

ومن جهته، أكد المرصد السوري لحقوق الانسان أن الضربات الجوية توقفت أثناء الليل لكنها استؤنفت صباح أمس.

وقال إنها استهدفت منطقة قرب بلدة خان شيخون التي تسيطر عليها المعارضة، مضيفا أن قوات المعارضة أطلقت كذلك نيران المدفعية على القوات الحكومية.

الأكراد يمنعون دخول القمح إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية

عواصم ـ وكالات: منع المجلس التنفيذي لشمال شرق سورية الذي يسيطر عليه الأكرد، دخول القمح المنتج في مناطق سيطرته إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية.

وقال مسؤول هيئة الاقتصاد والزراعة في المجلس التنفيذي لشمال وشرق سورية سلمان بارودو لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أمس: «صدر قرار من المجلس التنفيذي لشمال شرق سورية بمنع دخول القمح المنتج من مناطق شمال سورية إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية، وذلك بسبب الحرائق التي التهمت مئات آلاف الهكتارات في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور».

وأشار إلى أن الإنتاج المتوقع كان بحدود 900 ألف طن والى الآن لم يتم تسلم سوى 100 ألف طن.

وأكد بارودو أن «سبب القرار هو تأمين بذور للموسم القادم والطحين لسكان المنطقة»، قائلا: «لن يسمح حتى بالحبوب التي تم تسليمها للمراكز التابعة للدولة السورية بأن تنقل القمح إلى مناطق سيطرتها».

وحول الحرائق التي تطول محصول القمح والشعير، قال المسؤول في المجلس التنفيذي: «أصبحت الحرائق الشغل الشاغل لنا كل يوم هناك حرائق وليس حريقا وخاصة في محافظة الحسكة والتي احترقت فيها مساحات تتجاوز 300 ألف دونم أغلبها مزروعة بالقمح».

وكان وزيرا الزراعة والتجارة الداخلية في الحكومة السورية قاما أمس الاربعاء بجولة ميدانية على مراكز شراء القمح والشعير بمدينة القامشلي على عملية التسويق والإجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية لضمان حسن سير تسلم المحصولين الاستراتيجيين.

وأشار وزير الزراعة إلى أن إنتاج المساحات المزروعة بالقمح والشعير مبشرة بموسم جيد، متوقعا أن يصل إنتاج محافظة الحسكة من القمح إلى نحو 821 ألف طن ونحو مليون و100 ألف طن من الشعير.